

الألفاظ العتملة ومراتب رواية غير الصحابة

الدرس
22

أهداف الدرس

- تعرف مراتب رواية غير الصحابة للحديث .
- إدراك حكم رواية الحديث بالمعنى .
- تحري الصدق والأمانة في رواية الأحاديث ونقلها .

تمهيد

نقل الصحابة رضوان الله عليهم سنة رسول الله ﷺ القولية بألفاظ مختلفة وصيغ متعددة ، منها الصريح في السماع والتحديث ، ومنها الظاهر فيهما ، ونقلها التابعون عن الصحابة بألفاظ متعددة وصيغ مختلفة كذلك ، وقد نقلوا بعض الأحاديث بالمعنى مع التصرف في اللفظ المنقول .
فما ألفاظ رواية غير الصحابة؟ وما مراتبها؟ وما حكم رواية الحديث بالمعنى؟

المتن

قال ابن عاصم رحمه الله:

ثُمَّ أَمَرْنَا اجْعَلْهُ أَوْ نُهِنَا *** مُحْتَمَلًا مُقْتَضِيًا تَبْيِينًا	
وَقَدْ يَكُونُ فِيهِ ذَاكَ النَّاهِي *** وَعَكْسُهُ غَيْرَ رَسُولِ اللَّهِ	
فَإِنْ يَكُنْ يَرْوَى عَنِ الصَّدِيقِ *** فَهُوَ مُبَيَّنٌّ عَلَى التَّحْقِيقِ	
وَاللَّفْظُ بِالسُّنَّةِ حَيْثُ أُطْلِقَا *** فَسُنَّةُ الرَّسُولِ يَعْنِي مُطْلَقًا	
وَمَا كُنَّا مُخْبِرًا بِوَاقِعِ *** فَقَابِلٌ لِّغَيْرِ عَصْرِ الشَّارِعِ	
وَلَفْظُ غَيْرِهِ الَّذِي بِهِ اعْتُنِيَ *** سَمِعْتُهُ أَخْبَرَنِي حَدَّثَنِي	

وَحَيْثُ قَالَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ *** فَمُرَّسَلٌ ذَاكَ بِلَا اشْتِبَاهٍ
 وَهُوَ لَدَى النُّعْمَانِ مِثْلُ مَا لَكَ *** مُعْتَمِدٌ عَلَيْهِ فِي الْمَدَارِكِ
 ثُمَّ نَعَمْ لِسَائِلٍ عَنْ خَبَرٍ *** ثُمَّ إِشَارَةٌ إِلَى مُسْتَخْبِرٍ
 ثُمَّ الَّذِي يَقْرُؤُهُ لَدَيْهِ *** مِنْ غَيْرِ أَنْ يُنْكِرَهُ عَلَيْهِ
 وَالنَّقْلُ لِلْحَدِيثِ بِالْمَعْنَى اقْتَفَى *** بِشَرْطِ أَنْ يَتْرَكَ الْأَخْفَى لِلْخَفَى
 مَعَ حِفْظِ مَعْنَاهُ مِنَ الزِّيَادَةِ *** وَالنَّقْصِ مِنْهُ حَالَةَ الْإِفَادَةِ
 وَبِالْجَوَازِ حَذْفُ بَعْضِ الْخَبَرِ *** فِي غَيْرِ غَايَةٍ وَمُسْتَثْنَى حَرِي

الفهم

استخلاص مضامين المتن:

1. أستخلص من المتن ألفاظ رواية غير الصحابة ومراتبها.
2. أستخرج حكم رواية الحديث بالمعنى.

الشرح

المدارك: مأخذ الأحكام .
مستخير: طالب الخبر

التحليل

يشتمل هذا الدرس على المحاور الآتية:

أولاً: من الصيغ المحتملة في الرواية

1. قول الصحابي: أمرنا بكذا ونهينا عن كذا

قال ابن عاصم رحمه الله:

ثُمَّ أَمَرْنَا اجْعَلْهُ أَوْ نُهِنَا *** مُحْتَمِلًا مُقْتَضِيًا تَبَيَّنَا
 وَقَدْ يَكُونُ فِيهِ ذَاكَ النَّاهِي *** وَعَكْسُهُ غَيْرَ رَسُولِ اللَّهِ

قول الصحابي: أمرنا بكذا ونهينا عن كذا بالبناء للمفعول يحمل على أن الأمر والناهي هو النبي ﷺ، وكذا قول الصحابي أوجب علينا كذا أو حرم علينا كذا وقد يكون الأمر والناهي غير رسول الله ﷺ.

فإن كان الراوي القائل أمرنا بكذا أو نهينا عن كذا يروي عن أبي بكر الصديق وغيره من الخلفاء فقله نهينا عن كذا أو أمرنا بكذا يعني أن الناهي والامر هو أبو بكر الصديق ، لا رسول الله ﷺ . وذلك قول ابن عاصم رحمه الله:

فَإِنْ يَكُنْ يُرَوَّى عَنِ الصَّدِيقِ *** فَهُوَ مُبَيَّنٌّ عَلَى التَّحْقِيقِ

2. إطلاق الصحابي للفظ السنة

قال ابن عاصم رحمه الله:

وَاللَّفْظُ بِالسَّنَةِ حَيْثُ أُطْلِقَ *** فَسَنَةُ الرَّسُولِ يَعْنِي مُطْلَقًا

إطلاق الصحابي للفظ السنة؛ بأن يقول: من السنة كذا، فإنه يعني بذلك سنة الرسول ﷺ مطلقا، سواء قال ذلك في حياة النبي ﷺ أو بعد وفاته، وهو من قبيل المرفوع ويحتج به لظهوره في سنته ﷺ.

3. قول الصحابي كنا نفعل كذا

قال ابن عاصم رحمه الله:

وَمَا كُنَّا مُخْبِرًا بِوَاقِعِ *** فَقَابِلٌ لِّغَيْرِ عَصْرِ الشَّارِعِ

قول الصحابي كنا نفعل كذا مخبرا بما كان واقعا يحتمل عصر النبي ﷺ، ويحتمل غير عصره؛ بأن يكون ذلك الفعل الواقع المخبر عنه واقعا في عصر غير عصر الشارع ﷺ، والأكثر على أنه حجة شرعية.

ثانياً: مراتب رواية غير الصحابي

1. قول غير الصحابي سمعته وأخبرني وحدثني هو أعلى مراتب رواية غير الصحابي، وهو

الذي وقع الاعتناء به أكثر من غيره. وذلك قول ابن عاصم رحمه الله:

وَلَفْظُ غَيْرِهِ الَّذِي بِهِ أُعْتُي *** سَمِعْتُهُ أَخْبَرَنِي حَدَّثَنِي

2. قول غير الصحابي تابعيا كان أو غيره: عن رسول الله كذا، أو قال رسول الله كذا، أو

فعل كذا حال كونه مسقطاً الواسطة بينه وبين النبي ﷺ مرسل بلا شك عند الأصوليين. وذلك قول ابن عاصم رحمه الله:

وَحَيْثُ قَالَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ *** فَمُرْسَلٌ ذَاكَ بِلاَ اشْتِبَاهِ

والمرسل يحتج به في الأحكام عند أبي حنيفة ومالك وأحمد بن حنبل في أشهر الروايتين عنه وأكثر الأصوليين، وذلك لأن العدل لا يسقط الوساطة بينه وبين النبي ﷺ إلا مع الجزم بعدالته عنده، وإلا كان ذلك تلبيساً قادحاً فيه للجهل بعدالة الساقط. وذلك قول ابن عاصم رحمه الله: وَهُوَ لَدَى النُّعْمَانِ مِثْلُ مَالِكٍ *** مُعْتَمَدٌ عَلَيْهِ فِي الْمَدَارِكِ

3. قول غير الصحابي: نعم، لسائل قال له: أسمعت هذا من فلان، ثم يلي ذلك إشارته إلى سائل قال له: أسمعت هذا فيشير بأصبعه أو رأسه أن نعم فيجب العمل به، ولا يقول المشار إليه: أخبرني ولا حدثني ولا سمعته. وذلك قول ابن عاصم رحمه الله:

ثُمَّ نَعَمْ لِسَائِلٍ عَنْ خَبَرٍ *** ثُمَّ إِشَارَةً إِلَى مُسْتَخْبِرٍ

4. يلي الإشارة بالأصبع أو الرأس قراءة التلميذ على الشيخ من غير أن ينكر عليه بإشارة ولا عبارة، فإن غلب على الظن اعترافه لزم العمل به، وعامة الفقهاء جوزوا روايته وأنكرها المتكلمون، وقال بعض المحدثين ليس له أن يقول إلا أخبرني قراءة عليه، وكذلك الخلاف لو قال القارئ للراوي بعد قراءة الحديث أرويه عنك قال نعم. وذلك قول ابن عاصم رحمه الله: ثُمَّ الَّذِي يَقْرُؤُهُ لَدَيْهِ *** مِنْ غَيْرِ أَنْ يُنْكِرَهُ عَلَيْهِ

ثالثاً: نقل الحديث بالمعنى

قال ابن عاصم رحمه الله:

وَالنَّقْلُ لِلْحَدِيثِ بِالْمَعْنَى اقْتَفَى *** بِشَرَطِ أَنْ يَتْرَكَ الْأَخْفَى لِلْخَفِيِّ
مَعَ حِفْظِ مَعْنَاهُ مِنَ الزِّيَادَةِ *** وَالنَّقْصِ مِنْهُ حَالَةَ الْإِفَادَةِ

نقل للحديث بالمعنى جائز عند أكثر العلماء بشروط ثلاثة:

- أحدها: أن يترك الناقل للحديث بالمعنى اللفظ الأخفى للخفي؛ أي بشرط أن لا يبدل اللفظ الخفي بأخفى منه، ولا اللفظ الأخفى بلفظ خفي؛ أي بشرط استواء اللفظ البدل والمبدل منه في الخفاء والجلاء، فلا يبدل لفظ خفي الدلالة على معنى بلفظ ظاهر الدلالة عليه ولا يعكس.

- ثانيها: أن يكون معناه محفوظاً من الزيادة والنقصان حالة التعبير عنه بلفظ غير لفظه.

- ثالثها: أن يكون الناقل له بالمعنى عارفا بمدلولات الألفاظ الواردة في الحديث ومدلولات الألفاظ التي يأتي بها بدلها وبمقامات الكلام ومقتضياتها فيأتي بلفظ مساو للحديث في المراد منه كسوقه للمدح أو الذم؛ ولا بد أيضا أن يكون جازما بفهم معنى الحديث وقاطعا بأن العبارة التي عبر بها تدل على معناه.

وحجة جواز نقل الحديث بالمعنى أن لفظ الحديث ليس متعبداً به فإذا ضبط المعنى فلا يضر فوات ما ليس بمقصود.

وقيل إن نقل الحديث بالمعنى لا يجوز، وروي المنع عن ابن عمر رضي الله عنهما لقوله ﷺ: «نَضَرَ اللَّهُ امْرَأًا سَمِعَ مَقَالَتي فَوَعَاهَا فَأَدَّاهَا كَمَا سَمِعَهَا» [سنن الترمذي، كتاب العلم، باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع]، فهذا يقتضي أنه يجب نقل مثل ما سمعه لا خلافه، فيمنع نقل الحديث بالمعنى مطلقا، وقيل إنما يمنع نقل المتشابه بالمعنى بخلاف ظاهر المعنى فلا يمنع نقله بالمعنى.

رابعاً: حذف بعض الخبر

قال ابن عاصم رحمه الله:

وَبِالْجَوَازِ حَذْفُ بَعْضِ الْخَبَرِ *** فِي غَيْرِ غَايَةٍ وَمُسْتَثْنَى حَرِي

حذف بعض الخبر في غير غاية واستثناء حري أي حقيق بالجواز، وأما الغاية والمستثنى فلا يجوز حذفهما من الخبر، مثال الغاية: حديث أنس بن مالك رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ: «نهى عن بيع الثمار حتى تزهي» [صحيح البخاري، كتاب البيوع، باب إذا باع الثمار قبل أن يبدو صلاحها ثم أصابته عاهة فهو من البائع] فقله ﷺ: «حتى تزهي» غاية وقت النهي عن بيع الثمار فلا يصح حذفه. ومثال الاستثناء حديث أبي رضي الله عنه قال رسول الله ﷺ: «لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ إِلَّا سَوَاءً بِسَوَاءٍ وَالْفِضَّةَ بِالْفِضَّةِ إِلَّا سَوَاءً بِسَوَاءٍ» [صحيح البخاري، كتاب البيوع، باب بيع الذهب بالذهب] فقله ﷺ: «إِلَّا سَوَاءً بِسَوَاءٍ» استثناء لا يصح حذفه من الخبر وروايته دونه.

التقويم

1. أذكر الصيغ المحتملة في الرواية.
2. أرتب ألفاظ رواية غير الصحابي مع بيان معناه والاستدلال لها.
3. أفصل القول في حكم رواية الحديث بالمعنى.

الاستثمار

قال القاضي عياض رحمه الله: «لا خلاف أن على الجاهل والمبتدئ ومن لم يمهر في العلم ولا تقدم في معرفة تقديم الألفاظ وترتيب الجمل وفهم المعاني أن لا يكتب ولا يروى ولا يحكى حديثاً إلا على اللفظ الذي سمعه وأنه حرام عليه التعبير بغير لفظه المسموع؛ إذ جميع ما يفعله من ذلك تحكم بالجهالة، وتصرف على غير حقيقة في أصول الشريعة، وتقول على الله ورسوله ما لم يحط به علماً وقديماً هاب الصحابة رضوان الله عليهم فمن بعدهم الحديث عن النبي ﷺ وتبديل اللفظ المسموع منه، وحض النبي ﷺ على ذلك، وأمر بإيراد ما سمع منه كما سمع». [الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، ص: 174].

أتأمل هذا النص وأنجز الآتي:

1. أستخرج من النص الأسباب التي ذكرها القاضي عياض لعدم جواز رواية الحديث .
2. أستنتج من النص من يجوز له رواية الحديث بالمعنى .

الإعداد القبلي

أحفظ متن الدرس القادم وأبحث عن:

1. طرق تحمل الحديث ومراتبها .
2. أنواع الإجازة وحكمها .
3. أهم المؤلفات في طرق تحمل الحديث ، وأستعين في ذلك بأستاذ(ة) علوم الحديث .